

# الشروط والأحكام لبطاقة مزيد الائتمانية للاسترجاع النقدي

- وتطبق الشروط والأحكام التالية على بطاقات (مزيد) الائتمانية المقدمة من بنك الإمارات دبي الوطني، بالإضافة إلى الشروط والأحكام الخاصة ببنك الإمارات دبي الوطني والتي تشكل هذه الإتفاقية جزءاً لا يتجزأ من الشروط الواردة في نموذج طلب البطاقة الائتمانية.
- يخضع التعامل ببطاقات مزيد الائتمانية المقدمة من بنك الإمارات دبي الوطني للشروط والأحكام الآتية:
- التعريفات**
- أ) «بطاقة مزيد المقدمة من بنك الإمارات دبي الوطني» (البطاقة): يقصد بها بطاقة مزيد الائتمانية المصدرة من قبل بنك الإمارات دبي الوطني.
- ب) «الاسترجاع النقدي من مزيد»: يقصد به البرنامج الذي يمكن حامل البطاقة من إستخدام بطاقة مزيد الائتمانية الخاصة بهم للحصول على الإسترجاع النقدي على المعاملات المستحقة.
- ج) «الاسترجاع النقدي»: يقصد به المبلغ المستحق الحصول عليه من المعاملات المستحقة على النحو الوارد في هذه الإتفاقية وذلك على النحو المقرر من قبل البنك بحسب تقديره المطلق، ويتم إضافة هذا المبلغ إلى حساب بطاقة مزيد الائتمانية وذلك بناءً على طلب حامل البطاقة، بينما يكون مبلغ الإسترجاع النقدي مساوي أو أكثر من مائة ريال سعودي.
- د) «المعاملات المستحقة»: يقصد بها كافة معاملات البيع بالتجزئة عند نقاط البيع أو على المشتريات الإلكترونية، والتي تتم على بطاقة مزيد الائتمانية المقدمة من بنك الإمارات دبي الوطني والخاصة بحامل البطاقة، فيما عدا ذلك المعاملات المستثناة الواردة في (البند 16).
- هـ) «الإستعمال الصحيح»: يقصد به ان يكون إستخدام بطاقة مزيد للإسترجاع النقدي إستخداماً شخصياً وليس للأعمال التجارية.
1. عند إصدار كشف الحساب الشهري.
2. سيتم إستحقاق مبلغ الإسترجاع النقدي فقط عن المعاملات المرحلة على كشف الحساب الخاص بحامل البطاقة، ولا يمكن مساءلة بنك الإمارات دبي الوطني عن أي ترحيل متأخر للمعاملات بسبب التأخيرات من جانب التجار المعنيين.
3. لا يوجد أي شرط للحد الأدنى من الصرف ليتم منح مبلغ الإسترداد النقدي.
4. سيكون مبلغ الإسترجاع النقدي الممنوع على المعاملات المستحقة في دورة كشف الحساب محدوداً بالحدود القصوى لكل فئة من الفئات الأخرى على النحو المحدد في الجدول الوارد في البند (3) أعلاه.
5. عند رفض أي معاملات أو جزءاً منها سيبتج عن ذلك إسترداد مبلغ الإسترجاع النقدي الممنوع، وبنك الإمارات دبي الوطني الحق في تحميل القيمة المعادلة لمبلغ الإسترجاع النقدي المضاف مباشرةً من حساب البطاقة أو تعديل ذلك المبلغ مقابل الإسترجاع النقدي من عمليات الشراء المستقبلية.
6. سيتم خصم مبلغ الإسترجاع النقدي المدفوع مقابل الرصيد الإجمالي القائم، ولا يزال العميل مطالب بسداد الحد الأدنى من الدفعة المستحقة على النحو المبين في كشف الحساب الشهري.
7. أي مبالغ إسترجاع نقدي متراكمة لم تصاف إلى حساب البطاقة سيتم إلغائها أو إسقاطها في الحالات التالية:
- أ. في حال أصبحت البطاقة مغلقة.
- ب. في حال كانت البطاقة ليست بوضعية حسنة بحسب رأي بنك الإمارات دبي الوطني.
- ج. في حال إنتهت البطاقة ولم تجدد.
- د. في حال كان هناك خرقاً لإتفاقية البطاقة.
- هـ. في حال حدوث أي سبب آخر وذلك حسب ما يترتبه بنك الإمارات دبي الوطني، وينتج عنه إلغاء برنامج الإسترجاع النقدي من مزيد أو أي مزايا مشابهة (بحسب الإقتضاء).
8. لا يمكن مبادلة الإسترجاع النقدي مع أي مكافآت أخرى كما انه غير قابل للإستبدال أو التحويل تحت أي ظروف.
9. إن القرار حول صلاحية أي نفقات أو عمليات مستحقة وقابلة للإسترداد النقدي أو طرق تصنيفها في فئات بطاقة مزيد يتم عن طريق بنك الإمارات دبي الوطني ويتم إبلاغ العميل بذلك.
10. ما لم يتم النص على غير ذلك فإن كافة المعاملات المحملة على البطاقة مستحقة للإسترجاع النقدي وفقاً لفئات المحددة أعلاه في (البند 3)، فيما عدا ذلك الإستثناءات التالية:
- < دفع الرسوم السنوية المتعلقة ببطاقة حامل البطاقة.
- < السلف النقدية.
- < رسوم التمويل.
- < رسوم السداد المتأخر.
- < شيكات المسافرين أو تحويل الرصيد أو سداد رسوم أو مصاريف أو قروض البنك أو الرسوم الأخرى غير المصرح بها.
- < شراء العملات الأجنبية.
- < التبرعات أو الأقساط أو الدفعات الأخرى المتعلقة بالدرج الإئتماني أو أي برنامج تأمين آخر أو منتجات يمكن أن يختارها بنك الإمارات دبي الوطني لعرضها.
- < دفعات نظام سداد للمدفوعات التي تتم من خلال بنك الإمارات دبي الوطني على الإنترنت أو عن طريق إستخدام أي قناة دفع أخرى مقدمة من قبل بنك الإمارات دبي الوطني.

11. سياسة الإستعمال الصحيح: إن الإستخدام السئ للبطاقة - وذلك بالقيام بمعاملات وهمية من خلال أجهزة نقطة البيع الموجودة لدى منافذ التجار أو من خلال أي وسيلة أخرى - يفسر انه خرق لسياسة الإستعمال الصحيح ولا يكون مستحقاً للإسترداد النقدي، كما انه لبنك الإمارات دبي الوطني حسب ما يترتبه وبدون إرسال إخطار مسبق إلى حامل البطاقة الحق بالتعديل على قائمة الإستثناءات الواردة اعلاه اما بالإضافة أو الحذف أو التعديل. وتكون قرارات بنك الإمارات دبي الوطني نهائية وملزمة.
12. سياسة الإستعمال الصحيح: إن الإسترجاع النقدي من مزيد صالح للإستخدام الشخصي فقط وفي حال تم إستخدامه لأغراض الأعمال، يحتفظ بنك الإمارات دبي الوطني بالحق في إسترداد مبلغ الإسترجاع النقدي الممنوع وتعليق البطاقة الائتمانية والإبلاغ عنها إلى السلطات ذات الصلة وذلك لخرق سياسة الإستعمال الصحيح.
13. سياسة الإستعمال الصحيح: يحتفظ بنك الإمارات دبي الوطني بالحق في إستبعاد أي حامل بطاقة من المشاركة مرة أخرى في برنامج مزيد للإسترجاع النقدي، وذلك في حال كان حامل البطاقة بحسب ما يترتبه بنك الإمارات دبي الوطني، قد أخل بأي طريقة بشروط وأحكام إتفاقية بطاقة مزيد للإسترجاع النقدي أو سياسة الإستعمال الصحيح، كما انه يمكن أن يترتب على تعليق البطاقة وإستبعاد حامل البطاقة، بحسب ما يترتبه بنك الإمارات دبي الوطني، إلغاء وإبطال مبلغ الإسترجاع النقدي المكتسب من قبل حامل البطاقة.
14. يحتفظ بنك الإمارات دبي الوطني بالحق في إنهاء إتفاقية مزيد للإسترجاع النقدي أو تعديل شروطها وأحكامها في أي وقت.
15. نقاط مزيد تكون قابلة للإسترداد النقدي خلال مدة ستة وثلاثون (36) شهراً من تاريخ الإستحقاق. وتنتهي بانتهاء المدة المحددة سابقاً في حال عدم استردادها.
16. حررت الشروط والأحكام باللغة العربية والانجليزية وعند التعارض بينهما يسود النص العربي، وأي نزاع ينشأ عن/أو يرتبط بهذه الشروط والأحكام يحال الى الجهات القضائية المختصة في المملكة العربية السعودية.

تطبق الشروط والأحكام التالية على بطاقات (مزيد) الائتمانية المقدمة من بنك الإمارات دبي الوطني، بالإضافة إلى الشروط والأحكام الخاصة ببنك الإمارات دبي الوطني والتي تشكل هذه الإتفاقية جزءاً لا يتجزأ من الشروط الواردة في نموذج طلب البطاقة الائتمانية.

يخضع التعامل ببطاقات مزيد الائتمانية المقدمة من بنك الإمارات دبي الوطني للشروط والأحكام الآتية:

- أ) «بطاقة مزيد المقدمة من بنك الإمارات دبي الوطني» (البطاقة): يقصد بها بطاقة مزيد الائتمانية المصدرة من قبل بنك الإمارات دبي الوطني.
- ب) «الاسترجاع النقدي من مزيد»: يقصد به البرنامج الذي يمكن حامل البطاقة من إستخدام بطاقة مزيد الائتمانية الخاصة بهم للحصول على الإسترجاع النقدي على المعاملات المستحقة.
- ج) «الاسترجاع النقدي»: يقصد به المبلغ المستحق الحصول عليه من المعاملات المستحقة على النحو الوارد في هذه الإتفاقية وذلك على النحو المقرر من قبل البنك بحسب تقديره المطلق، ويتم إضافة هذا المبلغ إلى حساب بطاقة مزيد الائتمانية وذلك بناءً على طلب حامل البطاقة، بينما يكون مبلغ الإسترجاع النقدي مساوي أو أكثر من مائة ريال سعودي.
- د) «المعاملات المستحقة»: يقصد بها كافة معاملات البيع بالتجزئة عند نقاط البيع أو على المشتريات الإلكترونية، والتي تتم على بطاقة مزيد الائتمانية المقدمة من بنك الإمارات دبي الوطني والخاصة بحامل البطاقة، فيما عدا ذلك المعاملات المستثناة الواردة في (البند 16).
- هـ) «الإستعمال الصحيح»: يقصد به ان يكون إستخدام بطاقة مزيد للإسترجاع النقدي إستخداماً شخصياً وليس للأعمال التجارية.

## الإسترجاع النقدي من مزيد

1. العملاء الحاملون للبطاقة مؤهلون للمشاركة في برنامج الإسترجاع النقدي من مزيد، وعلى ذلك فلا يطبق الإسترجاع النقدي من مزيد على كافة بطاقات فيزا المقدمة من بنك الإمارات دبي الوطني كما يخضع برنامج الإسترجاع النقدي من مزيد في جميع الأوقات إلى الشروط والأحكام المبينة فيما بعد.
2. لبنك الإمارات دبي الوطني الحق في أي وقت و ذلك بإخطار حامل البطاقة مسبقاً بأي طريقة كانت في (1) إنهاء برنامج الإسترجاع النقدي من مزيد (2) إلغاء أو تغيير مميزاته أو سماته (3) إضافة إليه أو حذف أي من الشروط والأحكام المذكورة فيه (4) تعديل أو تحديد قيمة الإسترجاع النقدي المقدمة أو طريقة منح الإسترجاع النقدي ويلتزم حامل البطاقة بتلك التغييرات والتعديلات. وستكون الأحكام الأخيرة المتعلقة بهذا السياق متاحة على موقع بنك الإمارات دبي الوطني. وتعد مسؤولية حامل البطاقة هي ضمان الإطلاع على الشروط والأحكام وعلى أي تغييرات بها فيما يتعلق بالبطاقة في جميع الاوقات. وتكون قرارات بنك الإمارات دبي الوطني بشأن كافة الأمور المتعلقة ببرنامج الإسترجاع النقدي من مزيد نهائية وملزمة لحامل البطاقة.
3. يطبق برنامج الإسترجاع النقدي من مزيد على المعاملات المستحقة التي تمت على البطاقات وسيتم تقريب وسداد مبلغ الإسترجاع النقدي المحسوب إلى أقرب ريال، وستطبق المعدلات التالية والحدود القصوى الشهرية إلى المعاملات المناسبة المستحقة:

مجموعات الفئات التجارية	الإسترجاع النقدي %*	الحد الأقصى للإسترجاع النقدي شهرياً (ريال سعودي)
الأطعمة	10%	٢٠٠
التموينات	5%	٢٠٠
المصاريف العلاجية والصيدليات	5%	٢٠٠
المدارس والتعليم	5%	٢٠٠
الخطوط الجوية والفنادق	2%	٢٠٠
كافة الفئات الأخرى	0,5%	مفتوح

4. سيتم تحديد وتعريف تصنيف الفئات التجارية من قبل البنك المستفيد الخاص بالتاجر؛ ومطالب من البنوك المستفيدة إتباع المعايير العالمية وتعريفات التصنيفات التجارية على النحو المنصوص عليه من قبل أنظمة (فيزا/ ماستركارد/ اميريكن اكسبرس/ دينيزر كلوب، إلخ). لا يمكن مساءلة بنك الإمارات دبي الوطني عن التخصيص أو التقسيم الخاطئ ويحتفظ بحقه في تعديل حصة الإسترجاع النقدي بحسب ما يترتبه.
5. سيتم جمع المعاملات المستحقة التي تمت على البطاقة الإضافية مع المعاملات المستحقة المحملة من قبل حامل البطاقة الأساسي لأغراض حساب مبلغ الإسترجاع النقدي، وسيتم منح مبلغ الإسترجاع النقدي المجمع على حساب بطاقة حامل البطاقة الرئيسي.
6. سيتم إستحقاق مبلغ الإسترجاع النقدي مقابل كل معاملة مستحقة وسيتم إيداعه بناءً على طلب العميل عند إستلامه لهذا المبلغ من خلال القنوات المصدقة على النحو المحدد من قبل بنك الإمارات دبي الوطني.
7. سيتم تجميع مبالغ الإسترجاع النقدي مرة كل شهر، بنهاية كل دورة فاتورة